أثر الخصوصيات السلبية للمحيط المؤسساتي على دوافع المقاولة بالجزائر من منظور عينة من طلبة جامعة تلمسان

The impact of the negative peculiarities of the institutional environment on the motives of entrepreneurship in Algeria from the perspective of a sample of students from the University of Tlemcen

بن يخلف زهرة[1]
مخبر البحث حول الاقتصاد غير الرسمي ،المؤسساتية والتنمية
جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان– الجزائر
benikhlef_z@yahoo.fr

إدريس بشرى
مخبر البحث حول الاقتصاد غير الرسمي ،المؤسساتية والتنمية
جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان – الجزائر
bouchra_008@live.fr

تاريخ الاستلام: 23 /2021/03 تاريخ القبول: 04 /2021/04 تاريخ النشر: 24 /2021/06

ملخص:

نهدف من خلال البحث إلى التدليل على أن سلبيات المحيط المؤسساتي بالجزائر تثبط دوافع المقاولة ، حيث اعتبرنا أن أبرز هذه السلبيات تتمحور حول الطبيعة الريعية ،الحمائية والشعبوية للاقتصاد الجزائري.ولهذا الغرض أجرينا مسحا كتابيا لعينة من طلبة جامعة تلمسان باعتبارهم مقاولين محتملين حيث توصلنا الى أن خصائص المحيط المؤسساتي(الطبيعة الريعية للاقتصاد ،الطبيعة الشعبوية الاجتماعية للتعاملات الاقتصادية و طبيعة الدولة الحامية) لا يأثر على الدوافع المقاولة .

الكلمات المفتاحية: المحيط المؤسساتي، دوافع المقاولة ،الفساد ،الجزائر،الريع ،الزبونية

Abstract

Through our research, we aim to demonstrate that the negatives of the institutional environment in Algeria discourage the motives of the enterprise, as we considered that the most ***prominent*** *of these negatives revolve around the rentier, protectionist and populist nature of the Algerian economy. The institutional environment (the rentier nature of the economy, the populist social nature of economic dealings and the nature of the protective state) does not influence the motives of the entrepreneur.*

Key words: *the institutional environment, the motives of the enterprise, corruption, Algeria, Rent, clientelism*

مقدمة:

لطالما اعتبر قطاع الأعمال العصب المحرك للمجتمعات كونه المسؤول الأول عن إشباع احتياجات المجتمع ، ومن ثم فإن استمرارية ورفاهية الشعوب مقترنة بترقية مستويات أدائه ،ومن هنا ظهرت المقاولة كرافد مهم للتنمية . بالنسبة للجزائر وباعتبارها بلدا ريعيا بامتياز ، يتغذى اقتصاده على العوائد البترولية ،نلحظ الانطلاقة المتأخرة نسبيا للمقاولة الداعمة للفعل التنموي ،فالمتتبع لقطاع الأعمال الخاص بالجزائر يلحظ أداءه المحتشم مع سنوات الاستقلال الأولى ،وحتى أثناء فترة التخطيط المركزي ،ولكن الأوضاع العالمية والمحلية فرضت على الجزائر نهجا تسييريا مختلفا تماما في إطار ما عرف ببرامج التعديل الهيكلي على يد المؤسسات المالية العالمية؛ والتي جاءت إثر الإخفاقات

1 – المؤلف المرسل: بن يخلف زهرة ، benikhlef_z@yahoo.fr

المتوالية في التسيير مؤدية إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية ومفضية إلى أزمة مديونية خانقة .في ظل هذه الظروف بدأ الاهتمام فعليا بتجسيد المقاولة في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنامى الاهتمام بها أكثر في ظل قناعة صناع القرار بضرورة الاعتماد عليها في عملية التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ،أين تجسدت جهود الدولة الحثيثة من خلال ترسانة من القوانين التي أفرزت هيئات عديدة للدعم والمرافقة(ANSEJ ، ANGEM، CNAC ،مشاتل المؤسسات ، مراكز التسهيل...) ولكن مع كل هذه الجهود يبقى أداء المقاولات محتشما والإقبال عليها ضعيفا نسبيا بالمقارنة بكم المجهودات الساعية لترقيتها، لذلك بات لزاما البحث في أبرز مثبطات الإقدام على إنشاء المقاولات.

ولأن المقاولات تعمل ضمن نظام أكبر تشكل جزءا منه، حيث تتأثر بمتغيراته وتؤثر فيه وتستمد قوتها ووجودها وتطورها من عناصره، وهو ما يعرف بالمحيط المؤسساتي أو بيئة الأعمال –وهي جميع الظواهر خارج المؤسسة ولديها إمكانات التأثير عليها [1]– نشير إلى مسؤولية البيئة المؤسساتية الحاضنة للمقاولات ببلدنا عن عرقلة الدافعية نحو المقاولة ، خصوصا بعد ملاحظة الخصائص السلبية المتمثلة إجمالا في الطبيعة الريعية البترولية ، الطبيعة الاجتماعية الشعبوية ونمط الدولة الحامية .

الإشكالية :على ضوء ما تقدم تظهر إشكالية البحث متمثلة في السؤال المحوري التالي :

إلى أي حد تؤثر الخصائص السلبية للمحيط المؤسساتي على دوافع المقاولة بالجزائر:

أهمية الدراسة :تستمد الدراسة أهميتها من شقين رئيسيين :

– تنامي الاهتمام العالمي المتزايد بالفكر المؤسساتي وليس المؤسسة كوحدة مستقلة بذاتها تحتكم فقط إلى منطق السوق حيث تم الالتفات أكثر إلى شكل وطبيعة العلاقات الرسمية وغير الرسمية وكذا تفاعلها في التعاملات الاقتصادية . على الصعيد المحلي نلمس بشكل ملفت تأثر الشاب الجزائري بالخصائص المؤسساتية ذات الجذور التاريخية وهو ما ستحاول الدراسة توضيحه أكثر.

–تنامي الاهتمام العالمي بالمقاولاتية كأحد البدائل المهمة للتكيف مع التغيرات السريعة لبيئة الأعمال العالمية ،وكذا المنافسة الشديدة.

وفي هذا السياق ،وعلى الصعيد المحلي ظهر ترسيخ المقاولة كخيار استراتيجي للنهوض بالفعل التنموي عن طريق توجيه الشباب الجزائري نحو عالم الشغل وذلك في إطار التوجه لإرساء دعائم الخوصصة واقتصاد السوق من منطلقين أساسيين : محدودية استيعاب المؤسسات العمومية لهؤلاء الشباب من جهة ،وكذا محدودية توفر مؤسسات كبيرة في القطاع الخاص تستقطب هؤلاء الشباب من جهة أخرى

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تشريح أبرز الخصائص المؤسساتية السلبية للاقتصاد الجزائري والتي تؤثر في دوافع المقاولة من منظور الشباب الجامعي ومن ثم محاولة رصد استعدادات المقاولة لدى شريحة مهمة من المقبلين على سوق الشغل ،ومعرفة مدى استجابتهم للاندماج في النسق المقاولاتي المراهن عليه للنهوض في التنمية . فهذه الدراسة إذن هي محاولة للكشف عن جانب مهم من تحديات رهان التوجه نحو المقاولاتية بالجزائر والمتمثلة بتأثر المقاول الشاب بالخصائص المؤسساتية للاقتصاد .

الفرضيات :للإجابة على الإشكالية المثارة وفقا للأهداف المسطرة للبحث تم صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية : H :توجد علاقة سلبية بين خصائص المحيط المؤسساتي السلبية و دوافع المقاولة.

الفرضيات الفرعية :H_1 –توجد علاقة سلبية بين الطبيعة الريعية البترولية و دوافع المقاولة .

H_2–توجد علاقة سلبية بين طبيعة الدولة الحامية و دوافع المقاولة.

H_3 – توجد علاقة سلبية بين طبيعة الاجتماعية الشعبوية على دوافع المقاولة.

نموذج الدراسة: **المتغير المستقل : أبرز خصائص المحيط المؤسساتي للاقتصاد الجزائري**

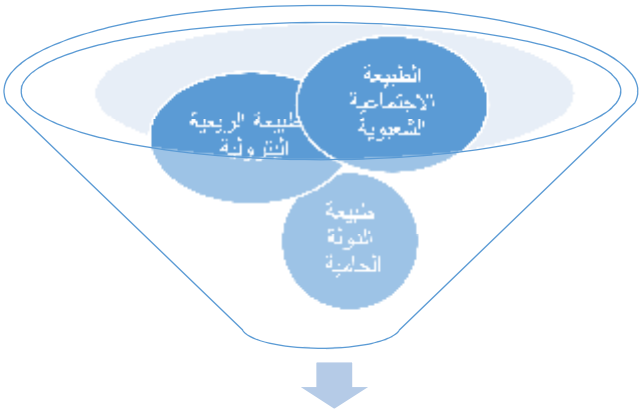

المتغير التابع :ثقافة المقاولة

منهجية الدراسة :نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي ،وذلك عن طريق وصف نوعي نظري من خلال استحضار أبرز الدراسات التي تناولت الموضوع بمختلف جوانبه وتحليلها وفق نسق علمي منظم قمنا بإسقاطه على الواقع العملي بالجزائر وتدعيمه بمعطيات عددية ،لنخرج برؤية خاصة ،حاولنا اختبار صحتها من خلال الدراسة الميدانية لعينة من طلبة جامعة تلمسان باعتبارهم مقاولين محتملين ،أين استخدمنا أسلوب الاستبيان الكتابي الذي عالجناه إحصائيا عن طريق برنامج spss25 لإثبات أو نفي فرضيات البحث والوصول إلى نتائجه النهائية.

المحور الأول: التأصيل النظري للموضوع

وفقا لمقتضيات البحث ،وقبل الخوض في الدراسة الميدانية لاختبار الفرضيات الموضوعة والإجابة على الإشكالية المثارة ،نخصص هذه الجزئية للتأصيل النظري أين سنتناول أبرز المفاهيم المتداولة في البحث من وجهة نظر علمية كما تناولها أبرز العلماء و الباحثين .

أولا :التعريفات الإجرائية :

1-المحيط المؤسساتي : ويطلق عليه سياسيا لفظ دولة المؤسسات ،كما يعرف في كثير من الأحيان بمصطلح المؤسساتية ،هو مفهوم حديث نسبيا حيث تأسست المدرسة البنائية (المؤسسية) في الولايات المتحدة تقريبا منذ 1899 وكان جل روادها من الأمريكيين مثل ثورستاين فبلن Thorstein Veblen و تلميذه كومنس Commons. وقد تطورت هذه المدرسة لاحقا على يد الحائزين على جائزة نوبل من أمثال Ronald Coasse في الثلاثينات أولا ويليهOLIVER Williamson سنة 1975ليكون Douglas North من أبرز المحدثين فيها كونه أرسى معالم الاقتصاد المؤسسي الجديد .وتتلخص رؤية هذا الأخير في كونه يعتبر أن "المؤسسات هي القيود التي استنبطها ووضعها الإنسان والتي تنظم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتضمن قيود غير رسمية(العقوبات، المحظورات، العادات والتقاليد ولوائح السلوك)وقوانين رسمية(الدساتير، القوانين وحقوق الملكية").[2]وقد كان الهدف من إنشائها الحد من عدم اليقين.في التبادلات.ولعل من بين أكثر تعاريف المؤسساتية وضوحا واتساقا تعريف Geoffrey M. Hodgson- الذي يعتبر أن" المؤسساتية (les institutions) هي الأنظمة المستمرة من القوانين والقواعد الاجتماعية الموضوعة والمعمول بها والتي بهذا الشكل تركب وتشكل التفاعلات والتواصلات الاجتماعية بدلا من تحقيق القوانين وفقط "[3]

2–المقاولة:تعود جذورها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية أين شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة ركيزة حاسمة في الفعل التنموي بفضل قدرتها على التكيف مع مستجدات بيئة الأعمال ،وتنامى الاهتمام بالمفهوم تدريجيا ليصبح حقلا بحثيا واسعا تخصص له منابر علمية كبيرة خاصة مع التفاف الدول والحكومات بسياساتها المختلفة نحو تشجيع المبادرات الفردية لخلق القيمة .ومن هذا المنطلق نجد للمفهوم عديد التعاريف التي ننتقي منها(حسب غاية البحث) تعريف Gartner الذي يعتبر أن المقاولة هي " عملية إنشاء منظمات جديدة، بمعنى آخر تلك الظاهرة التي تشمل مجموع النشاطاتالتي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال تجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية وبشرية...الخ وتجسيدها في مشروع جديد"[4].

ثانيا: دوافع المقاولة (المتغير التابع)

المقاولة باعتبارها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالنشاط الاقتصادي، وترتكز في الأساس على شخص المقاول ،فهي تتأثر بعديد العوامل والمحددات التي تعتبر دوافعا لها ،ونجد في الفكر المقاولاتي عديد التصنيفات والتبويبات لدوافع المقاولة حسب الغاية منها ،فيما يخصنا سنختار تصنيفين نعتبرهما أساسيين ،الأول باعتباره مرجعا أساسيا في الفكر المقاولاتي والثاني باعتباره يخدم غايات بحثنا كونه يركز على فئة المتمدرسين (على شاكلة الطلبة الجامعيين وهو ما سنرتكز عليه في إعداد الاستبيان)وفيما يلي توضيح ذلك دون إسهاب:

1– تصنيف SOKOL.L et SHAPERO.A **لدوافع المقاولة** :لعل من بين أبرز تنظيرات دوافع المقاولة في المقاولاتية وهو نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ[5] SOKOL.L et SHAPERO.A حيث قام الباحثان بتأسيس نموذج بقي لحد الآن المرجع الأساسي للأبحاث في مجال المقاولة. والفكرة الأساسية للنموذج تقول:" أنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد." وعليه توجد 3 مجموعات من دوافع المقاولة:

** الانتقالات الإيجابية:مثل تأثير العائلة، وجود سوق أو مستثمرين محتملين، ...الخ. العمل،....الخ.

**الانتقالات السلبية :مثل التسريح من العمل، الطلاق، الهجرة، ...

** الأوضاع الوسيطية:مثل الخروج من الجيش، من المدرسة، أو من السجن.

وتعتبر هذه العوامل أساس إحداث التغيير في مسار حياة الأفراد، والمحركة للحدث المقاولاتي.

2–تصنيف J.-P SABOURIN **و** Y.GASSE(1989) **لدوافع المقاولة** : وهو التصنيف الذي سنعتمد عليه في الدراسة الميدانية كما أسلفنا الذكر ،ذلك أن نموذج[6] J.-P SABOURIN et Y.GASSE(1989) يعرض دوافع المقاولة بين فئة المتمدرسين (عينة بحثنا من الطلبة الجامعيين)، بالشكل التالي:

أ– المسبقات : وتمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد. حيث لاحظ الباحثان بأن الطلبة الذين لديهم آباء يعملون لحسابهم الخاص لديهم إمكانيات مقاولاتية أكبر بالمقارنة مع الآخرين.

ب–الاستعدادات: وهي مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول. وهي المحفزات، المواقف، الأهلية والفائدة المرجوة، والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك.

ج–تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع: وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة والتي تشمل العوامل الإيجابية وعوامل عدم الاستمرارية(انقطاع). فكلما زادت كثافة الدوافع المحركة فهي تشجع الأفراد أكثر على خلق مؤسسة، والأفراد الذين يملكون إمكانيات وقدرات مقاولاتية أكبر فهم يحتاجون لدوافع محركة أخف.

ثالثا: خصوصية المحيط المؤسساتي للاقتصاد الجزائري (المتغير المستقل):

ولأن تشريح المحيط المؤسساتي للاقتصاد الجزائري يفضي إلى عديد الخصائص المتشعبة والمتشابكة الأبعاد والحيثيات سنحاول تبويبها وفق غايتنا البحثية إلى ثلاث خصائص رئيسية :الطبيعة الريعية ،الطبيعة الشعبوية ،والطبيعة الحمائية

1– ضغط الطبيعة الريعية البترولية على المحيط المؤسساتي بالجزائر:

1–1 الدراسات المتمحورة حول تأثير الريع على الاقتصاد:كما سبق وأسلفنا ،واجهت دول العالم (الريعية منها خصوصا) إخفاقات تنموية متتالية وهو ما وجه عديد الباحثين إلى الخوض في دراسات مستفيضة عن الأسباب . وبذلك نجد أن العديد من الدراسات الاقتصادية تناولت العلاقة السببية بين الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات وكذا تأثيريهما على النمو الاقتصادي، على شاكلة :

**دراسة ساكس وانرز 1997 التي أفضت إلى وجود ارتباط عكسي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وهو ما يعرف بلعنة الموارد الطبيعية[7] (الجغرافي ريتشارد اوتي هو أول من استخدم مصطلح لعنة الموارد[8]) و تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة وجدت أن تأثير الموارد الطبيعية على الجودة المؤسساتية ضعيف ومن ثم فإن للمؤسسات دور حيادي في الوقوع بلعنة الموارد.

**دراسة سلا مارتين وسوبرامانيان 2013 وقد أكدت بدورها أن العلاقة السلبية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي هي فرضية غير مطلقة بالنسبة لكل الموارد الطبيعية بل تخص فقط بعض هذه الموارد مثل :المعادن، النفط والغاز الطبيعي، والتي تمارس تأثيراتها الغير خطية على النمو الاقتصادي من خلال إلحاقها الضرر بالنوعية المؤسساتية[9].

** دراسة mehlum Halvor 2006 وآخرون (عينة تتكون من 42 بلدا يتجاوز معدل صادراتها من الموارد الطبيعية% 10 من بينها الجزائر) وقد أكدت هذه الدراسة على الدور المحوري للمؤسسات في تجنب أو الوقوع في لعنة الموارد، وهو ما يظهر من خلال العلاقة العكسية بين معدلات النمو ودرجة وفرة الموارد الطبيعية ،هذه العلاقة التي تشتد في الدول ذات النوعية المؤسساتية الضعيفة، وتقل في الدول ذات النوعية المؤسساتية الجيدة. وتعزي الدراسة هذا التباين إلى كيفية توزيع الموارد الطبيعية من خلال الترتيبات المؤسساتية، ومن هذا المنطلق يجب التميز بين نوعين من المؤسسات في الدول التي تحوز وفرة الموارد: المؤسسات الصديقة المنتجة، والتي توفر تكامل بين أنشطة السعي وراء الريع والأنشطة الإنتاجية، المؤسسات الصديقة المهيمنة، حيث تخلق هذه المؤسسات تنافس بين أنشطة السعي وراء الريع والأنشطة الإنتاجية وفي الأخير ترجع الغلبة ألنشطة السعي وراء الريع، الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بعملية النمو. [10]

تشترك جل الأبحاث المذكورة في أنه عند إضافة العامل المؤسساتي للتحليل تصبح الجودة المؤسسية هي العامل المحدد لطبيعة العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي فكيف ينعكس هذا على حالة الجزائر ؟

**حسب دراسة جوادي عصام وزكان أحمد 2016 ، تمارس النوعية المؤسساتية السيئة بالجزائر دورا هاما في زيادة شدة لعنة الموارد الطبيعية، وهو ما يؤيد دراسةmehlum وآخرون 2006 في الدور المحوري للمؤسسات في تجنب لعنة الموارد وتعاكس دراسة ساكس وانرز 1997 في ما يتعلق بحيادية المؤسسات في هذا الدور وبالمقابل تؤدي زيادة أسعار النفط إلى إضعاف النوعية المؤسساتية في الجزائر، الأمر الذي يضعف عملية النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر.[11]

1–2 الريع البترولي يجتذب الفساد بالجزائر ويضعف المحيط المؤسساتي: فعلا إن أول أبرز خاصية يتميز بها النسيج المؤسساتي بالجزائر على شاكلة باقي البلدان النفطية هو ارتباطه الوثيق وتأثره الشديد بالريع البترولي(حيث تمثل المحروقات أكثر من% 60 من المداخيل الجبائية للدولة وأكثر من% 98 من صادراتها[12]،حيث بلغت مداخيل النفط لسنة 2020 حوالي 10.6 مليار دولار مقابل 25 مليار في سنة 2019[13])هذا الريع الذي يجتذب مستويات عالية من الفساد ،حيث يرى R.Tollisson في هذا السياق أن "المجتمع

يبحث عن العوائد والفساد شكل خاص ولا شرعي للبحث عن العوائد[14] ". ومن هذا المنطلق يرجع الكثيرون فشل الإصلاحات بالجزائر رغم حشد ورصد إمكانيات هائلة ،إلى تغذية الفساد بالريع البترولي ومن ثم إضعاف المحيط المؤسساتي وهو الاتجاه الذي نؤيده من خلال هذه الدراسة للاعتبارات التالية:

**فعلا نجد أن نظام الريع النفطي هو الشريان الذي تتغذى منه السلطة في الجزائر، وبالتالي فإنه يعتبر أحد الأركان التي يقوم عليها النظام السياسي ، والذي يجعل الدولة تتحكم في توزيع الدخل (الناتج عن الريع وليس هيكل الإنتاج) وفق منطق الزبونية Clientélisme أي على أساس المزايا السلطوية للنظام وليس الانتاجية والأداء الاقتصادي.

**إن هيمنة أجهزة الدولة البيروقراطية بالجزائر على النشاط الاقتصادي، نابع من توافر الموارد الريعية، ومن حرص أجهزة الدولة على حماية النظام والإبقاء عليه، وتمركز المداخيل بيد الدولة لا يؤدي بالطبع إلا إلى حرمان مشاركة الرأي العام وتمركز السلطة بيد حفنة من المتنفذين في السلطة الأمر الذي يرتبط بضعف الإطار المؤسسي لممارسة العمل الديمقراطي، وغياب الشفافية والمساءلة، مما يوفر البيئة اللازمة لانتشار سلوكيات البحث عن الريع والفساد [15].

**ترتبط أغلب قضايا الفساد الكبرى من نهب المال العام الذي هو في الأصل الريع البترولي ولا أدل على ذلك خير من قضيتي : الطريق السيار شرق غرب (التي حركها القضاء سنة 2009 كاستغلال للنفوذ وتعامل بالرشاوي واستغلال للمال العام وتضخيم للفواتير) وقضية سونطراك 1،2،3،4 والتي تدور كلها حول شبكة فساد مالي وسياسي في هرم الدولة، ويتهم فيها مجموعة كبيرة من السياسيين والمسؤولين الجزائريين عن قطاع النفط بتلقي عمولات ورشاوي دوليةتقدر بملايين الدولارات، من مجموعة من الشركات الأوروبية أو المتعددة الجنسيات مقابل صفقات ضخمة تخص الشركة النفطية الجزائرية[16].

**الفقر في الجزائر مؤشر آخر على استنزاف الفاسدين للريع البترولي ،-حيث بلغ عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر 15 مليون أي حوالي 38 بالمائة من الجزائريين بعد كانت24 بالمائة سنة 2014.[17] -وهو ما ساهم بدوره في خلق طبقتين مشكلتين من الأثرياء الجدد الذين أحسنوا استغلال الفرص والفقراء العاطلين الذين يعتبرون ضحية هذه الأوضاع ولعل هذا ما يفسر تنامي الفقر عن المستوى المتوقع في بلد يشهد يسرة مالية ،وبين الطبقتين ينشأ تعارض المصالح بين أقلية (الأثرياء الجدد) يملكون سلطة التأثير في القرار غالبا عن طريق الفساد وأكثرية (الفقراء والبطالين) لا يحسنون التعبير عن احتياجاتهم الأساسية ،ولا يثقون بحصولهم على حقوقهم ،وبين هذا التعارض تفشل البلد في تحقيق خطتها التنموية هذا إن ترك الفساد مجالا لبناء خطة تنموية ناجعة تحاكي ظروف البلد. الريع البترولي إذن أصبح مصدرا للتصادم والصراع بين العديد من الجماعات أو المتعاملين[18]،وانعكس في تنامي مستويات الفساد بالجزائر إلى مستويات قياسية أفقدت المواطن ثقته بالدولة وأجبرته للتعبير عن ذلك فيما يسمى بالحراك الشعبي الذي تطلع من خلاله إلى دولة عادلة بين الجميع.

من خلال ما تقدم يتضح أن دراسة وتحليل واقع المحيط المؤسساتي للاقتصاد الجزائري ،لا يتجسد إلا بتحليل الظواهر الطفيلية التي باتت لصيقة بمفهوم الريع ،حيث شجع الريع في الجزائر عملية التسابق للنهب على اعتبار اقتطاع حصة من أموال الدولة حق مشروع ،خاصة مع ملاحظة الطبقات الاستغلالية التي يبدو وكأن الفرد إن لم يقتطع نصيبه من الريع عن طريق الممارسات الفاسدة فإن هذا الريع سيؤول لا محالة إلى جيوب الطبقات الاستغلالية النافذة وليس العملية التنموية التي تعود على جميع شرائح المجتمع بالنفع ،ولعل هذا ما وسع نطاق الفساد بشكل مذهل ، فمن جهة لدينا طبقة نافذة تمتلك سلطة القرار ومعه مصير العوائد الضخمة وتمنح لها صلاحيات واسعة لإدارتها تشجعها على النهب المحمي بالقوانين المفصلة على المقاس ،ومن جهة أخرى طبقة شعبية تطالب بحصتها من هذه العوائد ولو كان بطريقة غير مشروعة وبهذا نخلص إلى إن العوائد الطاقوية بالجزائر شكلت وتشكل إغراء للطبقات النافذة وأصحاب القرار في النهب عن طريق مختلف ممارسات الفساد، ويمثل في نفس الوقت تبريرا للتحايل من أجل حصول الشريحة الوسطى والفقيرة على حق تراه مكتسبا في تقاسم

خيرات البلد بدلا من مآلها إلى الطبقات الناهبة ،وبالتالي فإن الريع في الجزائر كان له بالغ الأثر في تسريع وتيرة الفساد ومن ثم إضعاف المحيط المؤسساتي وعرقلة مسيرة التنمية[19]. وبالتالي يتوجب على الجزائر البحث عن كيفية إبراز عناصر الاختيار أو التناوب الاقتصادي والاجتماعي لضمان الانتقال من اقتصاد الريوع الكابحة لخلق الثروات والقيمة المضافة نحو اقتصاد بارز أو صاعد أو منبعث، يتجاوز المحيط الاقتصادي الراهن ويسجل في إطار الرهانات المؤسساتية المرتبطة بإعادة التشكيل الاجتماعي والسياسي الساري المفعول[20].

2– وزن الإدارة العمومية و الطبيعة الحمائية على المحيط المؤسساتي بالجزائر:

لطالما كان الاقتصاد الجزائري مركزيا حول للدولة الإشراف على خيرات البلد ،وبطبيعة الحال تعتبر الإدارة العمومية همزة الوصل بين الحكومة والشعب ،كما أنها مركز للقرارات الاقتصادية الحساسة بما تمتلكه من إمكانيات هائلة تسخرها لها الدولة، وهو ما يجعلها علامة فارقة في تحسين المحيط والنوعية المؤسساتية ،غير أن الإدارة الجزائرية توصف بخصوصيات سلبية كالبيروقراطية ،المحسوبية والمحاباة ،الواسطة ...كثيرا ما نسبت إلى فترة المركزية ،ولكن الجدير بالذكر أن هذه السلبيات ليست وليدة تلك الفترة فحسب وإنما نتيجة لتراكمات قبلية وبعدية نوضحها باختصار فيما يلي :

2–1 مراحل تأصيل الممارسات السلبية للإدارة العمومية الجزائرية[21]: أن جذور الظواهر السلبية في الإدارة الجزائرية ضاربة في القدم وتعود أصولها إلى العهد التركي ،وتمثلت أسباب ترسخها في غطرسة الإدارة وتعاليها على الشعب ،واتصافها بالصبغة العسكرية لا المدنية ،وسعيها الحثيث لخدمة مصالح ذوي النفوذ وهو ما أوجد فقدان الثقة بين الإدارة والمواطن الجزائري . العهد الاستعماري طورت الإدارة أساليبها لاحتواء التسلط والتمييز و تكملة أجور الموظفين المتدنية عمدا بغية السماح بممارسات الابتزاز والاستغلال، أما بعيد الاستقلال فقد ورثت الإدارة الجزائرية كل صفاتها أثناء الاستعمار ورسختها أكثر(نموذج الدولة الوارثة) ،ثم لاحقا أثناء فترة التخطيط المركزي ،أعادت الإدارة تكييف أعوانها وفق الأوضاع الجديدة عن طريق البيروقراطية الخانقة لسلطة الدولة والصلاحيات الواسعة للأعوان العموميون ليتواصل تنامي المما رسات السلبية بالإدارة في ظل تكنوقراطية الإصلاحات التي لم تسحب الصلاحيات من كبار المرتشين ،بل أعطتهم فرصة أكبر للفساد من خلال محاولة نهب الأموال العمومية،فبروز القطاع الخاص للواجهة في الجزائر ،ما هو في الواقع إلا تشجيع ذوي النفوذ للاستيلاء على ثروات الأمة تحت مسمى الخوصصة،وشهدت المرحلة توسع عرض الرشوة في الإدارة العمومية.أما في العقدين الأخيرين و بين التوجه الشكلي لاقتصاد السوق ومن خلاله الاتفاقيات المبرمة لمحاربة الظاهرة (سن التشريعات في انتظار التنفيذ..) ، والفعلي لإعادة تموقع الدولة في الحياة الاقتصادية (بفضل اليسرة المالية التي تحملت على عاتقها النهوض بالمشاريع التنموية تحت وصاية الدولة)،وجدت الإدارة مناخا ملائما لتطور آلياتها الفاسدة ،وتحول أعوانها إلى مرحلة النهب المكشوف التي نعايشها اليوم.

2–2 منبع الممارسات السلبية بالإدارة الجزائرية : من خلال ما تقدم عن تطور الممارسات الفاسدة بالإدارة العمومية الجزائرية نجد أن هناك مصدرين أساسيين لهذه الممارسات :البيروقراطية والسلطة الاحتكارية من جهة والعوز الاقتصادي من جهة أخرى

***البيروقراطية و السلطة الاحتكارية**:إن هيمنة أجهزة الدولة البيروقراطية عن طريق الإدارة العمومية على النشاط الاقتصادي بالجزائر،نابع– كما أسلفنا– من توافر الموارد الريعية، ومن حرص أجهزة الدولة على حماية النظام والإبقاء عليه، وتمركز المداخيل بيد الدولة لا يؤدي بالطبع إلا إلى حرمان مشاركة الرأي العام وتمركز السلطة بيد حفنة من المتنفذين في السلطة الأمر الذي يرتبط بضعف الإطار المؤسسي لممارسة العمل الديمقراطي، وغياب الشفافية والمساءلة[22] .من هذا المنطلق سنحاول فيما يلي توضيح تكريس البيروقراطية (حكم المكاتب) بطريقة سلبية نحو ترسيخ السلطة الاحتكارية التي تراهن بالعدالة والشفافية و تكرس ممارسات الفساد التي تضعف المحيط المؤسساتي .

فعلا كثيرا ما اقترن مفهوم الفساد بالبيروقراطية [23]حيث أشارت عديد الدراسات إلى أن الفساد ما هو إلا ثمن لتخفيف ضغط نظام المكاتب والإدارة التي قد تصاغ لهذا الغرض ،حيث تعتبر البيروقراطية وسيلة لجذب الفساد كطريقة مخالفة للقانون من أجل تخطي التعقيدات التي ترافق نوعية البيروقراطية الممارسة في الاقتصاد ، ومن أبرز الأدبيات في هذا الصدد N.Leff الذي يرى أن الفساد مؤسسة غير قانونية (فوق القانون) يستعملها الأفراد والجماعات لكسب التأثير على أفعال البيروقراطية ومتخذي القرار [24] وفي ذات السياق نجد B.Benson و J.Baden يعتبران الفساد سوق سوداء لحقوق الملكيات أين تعطى للموظفين العموميون القدرة على اتخاذ القرار ، فالرشوة مثلا وسيلة مرنة غير شرعية للتأثير على القرارات الإدارية[25] .

بالنسبة للجزائر نلمس تكريسا واضحا لسلطة الأعوان العموميين وذلك من خلال صلاحياتهم الواسعة ،أو حتى عدم تحديد الصلاحيات بدقة مما يجعلها متداخلة وغير مفهومة وفي الحالتين ينقص تخوف العون من العقوبة والمسائلة التي تبدو بعيدة وضئيلة نسبة بالعوائد المحققة وهو ما يتوافق مع رؤية Becker, G.S. and G.J. Stigler في كونعرض الفساد و الطلب عليه هما المنفذ الوحيد لتحسين المداخيل ، وهذا ما يستوجب مقارنة الأرباح المحتملة بالخسائر المحتملة (مخاطر العقاب) فالعرض والطلب إذن يتطوران حسب درجة العقوبة المحتملة[26]) .فعلا أدى عد م وضوح السياسات العامة للإدارة المحلية بالجزائر إلى حدوث إزدواجية وتضارب بين الملسؤوليات داخل الجهاز الحكومي، كما ساعد في تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية إلى إنخفاض مستوى أدائها وهو ما يعقد الإجراءات الإدارية ويضعف التواصل مع المواطنين.[27]

-إن تجسيد البيروقراطية للسلطة الاحتكارية للأعوان العموميين يكرس مظاهر الفساد من خلال التعتيم وعدم إتاحة المعلومات ،مما يضعف اليقين الاقتصادي ويقلل من المنافسة حيث يرى Meny 1992 في هذا السياق أن طالب الفساد وعارضه يضعان في الحسبان دورة المعلومات في مستويات الإدارة المختلفة للتقليل من عدم اليقين وإضعاف المنافسة [28].فالأعوان الحكوميون ومن يملكون سلطة على القرارات الاقتصادية يتحصلون قبل غيرهم على المعلومة الاقتصادية وهو ما يستغلونه من خلال إقرار قواعد بيروقراطية تخدم شرذمة قليلة عادة ما تكون متورطة الفساد ونشير هنا تحديدا إلى تفصيل القوانين في الإدارات على المقاس حتى تستوعب أكبر قدر ممكن من الخدمات والمزايا المقدمة لفئة معينة.

بالنسبة للجزائر يتجسد هذا الطرح على نطاق واسع ونلمس هذا من خلال معايشتنا للواقع العملي الذي باتت فيه المعلومة بوقتها الصحيح أثمن ما يمكن الحصول عليه كونها تظل مكتنزة لفترة طويلة بين فئات إدارية محددة

***العوز الاقتصادي للموظف العمومي** : ونقصد بالعوز الاقتصادي للموظف العمومي عند هذا المستوى من التحليل عدم كفاية الأجور لسد الاحتياجات اليومية بالنسبة للموظفين العاديين أو محاولة مسايرة المستوى الاجتماعي خاصة بالنسبة للمسؤولين أو الرغبة اللامحدودة عن الماديات حيث أنه في بعض الحالات فإن الأجور قد تكون كافية لكن الطمع يجعلها تبدو محدودة لا بد من استكمالها بطرق أخرى[29].وبالنسبة للجزائر يعتبر العوز الاقتصادي عاملا أساسيا في إرساء الممارسات السلبية بالإدارة ومن ثم إضعاف مستوى النوعية المؤسساتية بالبلد.

فعلا ،غالبا ما لا تكون لدى الموظفين في القطاع العام بالجزائر حوافز تدفعهم إلى القيام بعملهم على الوجه المطلوب، نظرا لتدني جداول الأجور الرسمية -حيث لم يتتجاوز الحد الادنى للاجر الوطني المضمون من 18.000 إللى غاية 2020 بعد اخر زيادة في سنة 2012 حيث لم يكن يتجاوز 15000 ويتوقع رفعه إلى 20.000 دج وهو رقم لايزال بعيدا جدا عن تحقيق قدرة شرائية تضمن كرامة المواطن

الجزائري[30] –ولهذا قد يلجأون إلى المماطلة وغيرها من وسائل العرقلة من أجل أن تقوم الممارسات الفاسدة وعلى رأسها الرشوة بزيادة قيمة العمل في الوظيفة العمومية.إذن فالرشوة قد تحفز صغار الموظفين على القيام بمهامهم بفعالية حتى أنها قد تصبح مقبولة إلى حد بعيد نسبيا في بعض الحالات التي تقوم فيها (الرشوة) بوظيفة التوزيع ،ويبقى من الأفضل لو كان البيع علنيا للخدمات التي يقدمها الإداريون ويتم بصفة قانونية ، وهو أمر يستبعد الكثير من الباحثين إمكانية إحرازه[31] .

من جهتنا نجد أن معايشتنا في كثير من الأحيان للبيع العلني للخدمة العمومية بالجزائر (المجاهرة بالرشوة وتحديد سعر الخدمة العمومية المجانية أصلا) لوحد يعتبر اعترافا بإجحاف الإدارة في حق أعونها وتمكين طرف آخر من إعطائهم مقابلا ماديا يكون متمما لدخولهم وبالتالي فإن ولاءهم سينقسم بين الإدارة ومتممي الدخول وهذا في حد ذاته يعتبر مثبطا لجودة المحيط المؤسساتي .

2– وزن الطبيعة الاجتماعية الشعبوية (اللحمة الاجتماعية) على المحيط المؤسساتي بالجزائر:

2–1 الدراسات المتمحورة حول الأثر السلبي للطبيعة الاجتماعية الشعبوية على على المحيط المؤسساتي: إن التقاليد الاجتماعية السائدة مثل الرابط العائلي والجماعاتي الوثيق تنعكس في أغلب الحالات على على سلوك مستخدمي الدولة ،وهذا ما يؤكده البنك الدولي الذي يعتبر أن الفساد نتاج الشروط الاقتصادية الاجتماعية والسياسية كما العادات والتقاليد الخاصة بكل بلد[32]،وبذلك فإن اللحمة الاجتماعية (روابط القرابة و الجماعة من جهة ،والعادات والتقاليد من الجهة المقابلة) تأخذ دورا بارزا في تفسير المؤثرات السلبية على المحيط المؤسساتي .إن تحليل فساد المحيط المؤسساتي من منظور اللحمة الاجتماعية يعمد إلى رؤية الحاضر باعتباره نتاجا للماضي [33]ذلك أنه يقرؤ الحاضر بعين الماضي وتترتب عن هذه القراءة استمرار النظر للمجتمع باعتباره مكونا بالأفضلية من جماعات قبلية وعائلية وإثنية ودينية متماسكة لا تخرقها علاقات السوق ولا تقسيم العمل ولا الانفتاح وسهولة الانتقال ... ولعل هذه أبرز نقطة ينتقد على أساسها هذا التحليل .ومن هذه الزاوية(التحليل من منظور اللحمة الاجتماعية) يرى Vito Tanzi أن هنالك مجموعة من الخصائص الاجتماعية لمجتمع معين قد تختلف في مجتمع آخر ،فعلى سبيل المثال مدى علاقات التحفظ التي تسود الروابط في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ،حيث في المجتمعات التي تسودها علاقات التحفظ بسبب الاتصالات الوثيقة فيما بين جماعات المواطنين الذين تربطهم ببعضهم البعض علاقات حميمية ويتوقون لإضفاء الطابع الشخصي على معظم العلاقات فإن دور الدولة كلما كان كبيرا ،ازداد احتمال أن أن تستخدم أدواتها من قبل الموظفين العامين والمستخدمين المدنيين لمحاباة مجموعة معينة[34]. وتحت هذا المنظور تنطوي مفاهيم سلبية عديدة تؤسس لظاهرة التكافل الاجتماعي الطائفي .

غير بعيد عما أسلفنا ذكره يرىAmselle1992 أن توريد الأعمال الإدارية لطائفة الشخص (حيه ،مدينته ،زمرته ،قبيلته..)هي حالة طبيعية في النفس البشرية [35]في إشارة واضحة لتبرير ترابط المجموعة للفساد المؤسساتي الذي يخدمها. وبالمثل فإن Scott1969 يميز بين فساد القرابة فساد المساومة حيث يعكس الأول العلاقات الإثنية الطائفية المعتمدة على ثقافة الأفراد[36]،ويساند F. Bayard 1992 نفس المفهوم حيث يعتبر أن الحاجة النفسية لخدمة الأقارب تفوق الاهتمام بالمصلحة العامة التي تبدو بعيدة[37]. إن الممارسات السلبية حسب الأدبيات المذكورة مرتبطة بالعلاقات الإنسانية الوثيقة كالقرابة ومن ثم الانتماء إلى زمرة أو طائفة أو مجموعة معينة .

2–1 سلبيات اللحمة الاجتماعية والطبيعة الشعبوية على المحيط المؤسساتي بالجزائر: تعتبر الجزائر من بين البلدان الاجتماعية ذات الطبيعة الشعبوية في العلاقات الرسمية وغير الرسمية ،ويعود ذلك إلى عدة أسباب لعل أبرزها :

–جذورها التاريخية التي بنيت على أساس سياسة الصد الجماعي الجماهيري للأعداء من خلال ثورات شعبية رسخت معالم الاعتزاز و حب الانتماء للوطن عموما،وللجهة خصوصا، حيث يوصف الجزائري بنزعته القومية والجهوية.

–النهج الاقتصادي الاشتراكي المعتمد بعد الاستقلال ،الذي كان استجابة للنزعة القومية بدوره عزز مفهوم اللحمة الاجتماعية من خلال التملك الجماعي لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي.

–الدين الإسلامي المعتمد بالدولة يقدس العلاقات بين الأفراد والجماعات .

ورغم الإيجابيات العديدة التي يحققها تفعيل مستوى اللحمة الاجتماعية بالجزائر ،إلا أنه استغل بشكل خاطئ نحو ممارسات سلبية انعكست على المحيط المؤسساتي بالبلد ،وفيما يلي توضيح جانب مهم منها :

***التعاطف مع ممارسات الفساد إلى درجة التعايش:** اعتبرت عديد الدراسات أن الممارسات السلبية (الفساد) في المجتمع المضطهد طريقا للعودة إلى التوازن الاجتماعي[38] وهنا أيضا توصف البلدان الاجتماعية كبلدان العالم الثالث على شاكلة الجزائر أكثر من غيرها بتنامي الفساد ذلك أن السلوك الجماعي بهذه البلدان يشجع ممارسات سلبية عديدة حتى أصبحت هذه الممارسات تتعايش بانسجام تام مع هذه المجتمعات (الفساد الأبيض) ، ولعل الضغوط الاجتماعية المتزايدة هي التي تبرر هذا التعايش وتغذيه حتى يترسخ فساد المحيط المؤسساتي بشكل أعمق من خلال شبكات منظمة وفي هذا الصدد يرى Padioleau82 الفساد كتبادل اجتماعي تضبطه الزبونية في إطار شبكات فساد منظمة حسب فائدة الأفراد والجماعات داخل هذه الشبكات[39].

ولعل حجم الاقتصاد الموازي بالجزائر (بلغ حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 47.8% سنة[40]2018) ، ما هو إلا انعكاس للطرح السابق ، حيث أن الخطورة لا تكمن فقط في حجم هذا القطاع وإنما في اللحمة الاجتماعية التي تتعايش معه ،خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة كالبطالة مثلا ناهيك عن الشبكات المنظمة لهذا السوق والمبنية على الزبونية .

***السلم الاجتماعي على حساب العقلانية الاقتصادية :**لعل المتتبع لمسار السياسات الاقتصادية بالجزائر يلحظ بوضوح تركيزها على شراء السلم الاجتماعي ،على حساب الفعالية الاقتصادية ، ويظهر هذا جليا من خلال تعاظم مستويات سياسة الدعم كما ونوعا.

ولا أدل على ذلك من قدرة هذه السياسات على تجاوز اختبار الربيع العربي سنة 2011 مستغلة الوفرة المالية المحققة حينها من عوائد البترول (فاقت أسعار النفط المئة دولار للبرميل الواحد عام 2011، ما جعل احتياطي النقد الجزائري من العملات الأجنبية يبلغ 178 مليار دولار، وهو ما يعادل ثلاث سنوات من الواردات)[41] ؛ الأمر الذي مكّن النظام السياسي من امتصاص الغضب الشعبي خلال هذه الفترة، من خلال إطلاق مجموعة من البرامج التي تستهدف دعم الأسعار الاستهلاكية الأساسية، وتوفير مساكن أكثر، وفتح أكبر قدر ممكن من الوظائف على مستوى القطاع العمومي، ورفع أجور موظفي القطاع العام، والعمل على دعم الشباب من خلال مجموعة من الهيئات على غرار الوكالة الوطنية لدعم الشباب المكلفة بدعمهم بقروض مالية دون فوائد من أجل القيام بمشاريع استثمارية خاصة بهم. ونتيجةً لانتهاج هذه السياسة، ارتفع الإنفاق الحكومي عام 2011 بنسبة 50%.

وإلى اليوم ورغم الصعوبات المالية التي تعرفها الجزائر، يحاول صناع السياسات الاقتصادية في الجزائر عبر حزمة من القرارات طالت معاشات المتقاعدين ورواتب الموظفين، امتصاص غضب الأوساط الشعبية، التي لا تزال تطالب بإحداث اختراق في جدار الأزمات المزمنة. وفي خطوة مفاجئة، اعتبرها خبراء اقتصاد محاولة لشراء السلم الاجتماعي، قررت الحكومة اتخاذ الخطوة رغم المشكلات المالية التي تواجه البلد المنتج للنفط. وللمرة الأولى يُرفع فيها الحد الأدنى للأجور منذ ثماني سنوات ودون أي مقدمات تفاوضية مع الشركاء الاجتماعيين، كما دأبت عليه تقاليد الجبهة الاجتماعية في إطار ما يعرف بـ''الثلاثية''، والتي تضم الحكومة وأرباب العمل والنقابات. ولعل الغريب أن الإعلان عن هذه التدابير بعد اجتماع مجلس الوزراء، الذي أعلن عن حزمة من التدابير التقشفية لمواجهة التداعيات، التي يفرزها تهاوي أسعار النفط في الأسواق الدولية، باعتباره المصدر الأساسي لموارد البلاد. وجدير بالذكر أن خيار الاعتماد على الريع لا يزال الملاذ الوحيد للسلطة، فبعد

تهاوي أسعار النفط يجري الاهتمام بالثروات الباطنية الأخرى التي تعتبر حق الأجيال القادمة ،كما أن سياسة الدعم رسخت روح الاتكالية ورفعت سقف المطالب الشعبية حتى أنها تكاد تقضي على روح المبادرات الفردية والإبداع .

المحور الثاني :الدراسة الميدانية

أولا:تصميم وصدق الاستبيان

1–مجتمع وعينة الدراسة : اعتمدنا كمصدر لجمع المعلومات والبيانات على استبيان مصمم لخدمة أهداف الدراسة، والذي استهدف مجتمعا متمثلا في طلبة الماستر2 بقسم علوم التسيير جامعة تلمسان-والبالغ عددهم 177 طالب مسجل موزعين كما يلي :81 طالب تخصص تسيير موارد بشرية ،54 طالب تخصص تسيير عمومي و42 طالب تخصص مقاولاتية .

-وبالنظر إلى مجتمع الدراسة 177 طالب أخذنا عينة متكونة من 70 طالب بتوزيع عشوائي للتخصصات المذكورة وزعنا عليهم الاستبيان أين استرجعنا 65 استبيان فقط صالحة لأغراض الدراسة ، فالعينة تمثل ما نسبته حوالي 37 بالمئة من المجتمع المستهدف، وقد استهدفنا هذا المجتمع تحديدا باعتبار طلبة الماستر 2 هم مقاولين محتملين،نحاول التعرف على حجم تأثير المحيط المؤسساتي على دافعهم نحو إنشاء مقاولتهم الخاصة.

2–متغيرات الدراسة : تمثل المتغير **المستقل** في: طبيعة المجتمع الجزائري (الطبيعة الشعبوية ،تأثير الريع البترولي ،تأثير نموذج الدولة الحامية) أما المتغير **التابع** فتمثل في :دوافع المقاولة

3–مكونات الاستبيان :يضم الاستبيان قسمين أساسيين ،يعالج قسمه الأول المعلومات الشخصية لعينة المبحوثين ،بينما يذهب القسم الثاني لمعالجة المتغيرات التابعة والمستقلة في البحث عن طريق اعتماد سلم ليكارت الخماسي لتقييم تصورات المبحوثين،حيث يضم القسم الثاني محورين أساسيين :يضم المحور الأول عبارات المتغيرات المستقلة الثلاثة للخصوصيات السلبية للمحيط المؤسساتي بالجزائر ،حيث ضم متغير الريع 8عبارات ،ومتغير الشعبوية 6عبارات ،ومتغير الدولة الحامية 6 عبارات. أما المحور الثاني فضم عبارات المتغير التابع دوافع المقولة وعددها 12 عبارة.ليكون المجموع الإجمالي لعبارات الاستبيان 32 عبارة .

4–أسلوب المعالجة الإحصائية :لتحليل تصورات المبحوثين تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي spss25 ،أين استعنا بمخرجاته لتقييم صدق الاستبيان وتحليل نتائج الإجابات.

5–ثبات الإستبيان: والذي يظهر في مخرجات البرنامج من خلال معامل ألفا كرونباخ كما يلي

جدول رقم (02):نتائج ألفا كرونباخ (Alpha de Gronback)

المحاور	معامل ألفا كرونباخ
الثبات العام	0.65

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات SPSS

* قيمة معامل **ألفا كرونباخ** قدره 65% ، وهو اكبر من الحد المقبول لمعامل الثبات% 60 ، هذا يعني أن هناك درجة من المصداقية في الإجابات ودرجة اتساق داخلي بين أسئلة الاستبيان.

ثانيا:المعالجة الإحصائية :

1-المعالجة الإحصائية لخصائص العينة(القسم الأول من الاستبيان): حسب الجنس ،السن والمهنة

الجدول رقم (03): تقسيم عينة الدراسة من حيث الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية%
ذكر	23	35.4
أنثى	42	64.6
المجموع	65	100

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات SPSS

*نسبة الإناث بلغت ٪64.6 أما نسبة الذكور فقد بلغت 35.4٪، ومنه يتبين أن نسبة الإناث فاقت نسبة الذكور بـ29.2٪.

- **توزيع العينة حسب متغير السن:**

الجدول رقم (04.): توزيع أفراد عينة البحث حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 25 سنة	31	47.7
من 25 إلى 30 سنة	22	33.8
أكثر من 30 سنة	12	18.5
المجموع	65	100

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات SPSS

* 47.7٪ من أفراد العينة تبلغ أعمارهم أقل من 25 سنة، يليها مباشرة نسبة الأعمار ما بين 25 و30 سنة بنسبة 33.8٪، أما أفراد العينة الذين تبلغ أعمارهم أكثر من 30 سنة فقد بلغت نسبتهم 18.5٪.

الجدول رقم (05): توزيع أفراد عينة البحث حسب الوضعية المهنية

السن	التكرار	النسبة المئوية%
عامل مرسم	17	26.2
عقودما قبل التشغيل	12	18.5
بطال	8	12.3
غيرذلك	28	43.1
المجموع	65	100

- **المصدر**: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات spss25

* 26.2٪ من أفراد العينة هم عمال مرسّمون، بينما 18.5٪ منهم من عقود ما قبل التشغيل،و12.3٪بطّالون، أما43.1٪ غير ذلك.

2-المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة (القسم الثاني من الاستبيان):

2-1 المعالجة الإحصائية للمتغير المستقل (خصوصية المجتمع الجزائري): وقد ضم المتغير المستقل ثلاث متغيرات فرعية هي الطبيعة الشعبوية ،تأثير الريع البترولي ،تأثير نموذج الدولة الحامية والتي تمت معالجتها إحصائيا كمايلي :

الجدول رقم(06):يوضح المتوسطات الحسابية االانحرافات المعيارية للطبيعة الريعية للإقتصاد

رقم	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الموافقة
1.	يعتمد بلدنا على الثروة البترولية في تسيير الاقتصاد	1.278	4.02	1	بدرجة كبيرة
2.	تجد أن الريع البترولي يشجع النموذج الاستهلاكي بالجزائر المعتمد على الاستيراد وليس الإنتاج	0.992	1.82	8	بدرجة صغيرة
3.	يؤدي وجود الثروة البترولية إلى مضاعفة حجم الإنفاق العمومي دون مراعاة العوائد	0.868	2.11	5	بدرجة صغيرة
4.	تعتبر أن الاعتماد على الريع عزز من مكانة السلطة السياسية (تحكم السياسة في الاقتصاد)	0.944	1.98	6	بدرجة صغيرة
5.	تجد أن الثروة البترولية تشكل مطمعا يزيد من مستويات الفساد الاقتصادي	0.812	1.89	7	بدرجة صغيرة
6.	تجد أن إدارة مداخيل النفط تخضع لمعيار الشفافية (توفير المعلومة)	1.002	3.68	3	موافق
7.	إدارة مداخيل النفط تخضع لمعيار العدالة في التوزيع وفقا الاجتماعية الأكثر احتياجا والاقتصادية الأكثر إنتاجية	1.038	3.78	2	موافق
8.	تعتقد أن سبب التضخم بالجزائر يعود إلى مداخيل الريع النفطي	1.144	2.14	4	غ.موافق
	المعدل العام	0.148	2.342		بدرجة صغيرة

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات spss25

يوضح الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية مرتبة حسب أهميتها بالنسبة لأفراد العينة حول محور الطبيعة الريعية للاقتصاد،حيث لوحظ من الجدول أن اتجاهات أفراد العينة نحو الفقرات (،06،07،01)كانت ضمن مجال الموافقة من 3.4 إلى4.2 في حين كانت باقي اتجاهات نحو الفقرات (02،03،04،05،08) ضمن مجال موافق بدرجة صغيرة من1.8إلى 2.6 .

نرى ان المتوسط الحسابي العام هو"2.342" ومنه يتبين أن اتجاهات أفراد العينة سلبية وبالتالي هم يعبرون بدرجة صغيرة جدا عن اعتماد البلد على الثروة البترولية في تسيير الاقتصاد.فبتالي العبارة ذات دلالة إحصائية.

الجدول رقم(07):يوضح المتوسطات الحسابية االانحرافات المعيارية للطبيعة الشعبوية الاجتماعية للمتعاملين الاقتصاديين

رقم	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الموافقة
1.	ترى أن الجزائر بلد يتسم بالطبيعة الشعبوية واللحمة الاجتماعية (الشعور بالانتماء)	0.684	1.57	6	بدرجة صغيرة جدا
2.	تعتبر أن العلاقات الاجتماعية (الولاء للأقارب والطائفة..)تتدخل في التعاملات الاقتصادية	0.847	1.97	5	بدرجة صغيرة
3.	ترى أن الطبيعة الاجتماعية الشعبوية تكرس مبدأ الواسطة في الحصول على المنافع الاقتصادية	0.791	2.00	4	بدرجة صغيرة
4.	تتدخل العادات والتقاليد في توجيه سلوك المتعاملين الاقتصاديين (موظفين ،مقاولين ،حواص..	0.922	2.15	3	بدرجة صغيرة
5.	تتدخل العلاقات الإثنية الطائفية (الانتماء لفئة دينية ،أوعرقيةأو فكرية) في تكريس الجهوية والمحاباة والمحسوبية (تفضيل المصلحة الخاصة على العامة بتقديم مزايا لغير مستحقيها)	0.950	2.18	2	بدرجة صغيرة
6.	ترى الطبيعة الاجتماعية الشعبوية تجعل الأفراد يتقبلون بعض ممارسات الفساد (مثال الباعة المتجولين يتقبلهم المجتمع في ظل غياب فرص العمل)	0.838	**2.22**	**1**	بدرجة صغيرة
	المعدل العام	0.148	**2.015**		بدرجة صغيرة

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات spss25

يوضح الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية مرتبة حسب أهميتها بالنسبة لأفراد العينة حول الطبيعة الشعبوية الاجتماعية للمتعاملين الاقتصاديين،حيث كان أعلى متوسط حسابي 2.22 للعبارة 06بإنحراف معياري قدره 0.838.

بلغ المتوسط العام للخاصية الثانية 2.015 ومنه نرى ان إتجاهات أفراد العينة سلبية، وبالتالي هم يعبرون بدرجة صغيرة جدا عن اعتماد البلد على الثروة البترولية في تسيير الاقتصاد.وبالمحصلة وجدنا أن العبارات المعتمدة في البحث ذات دلالة إحصائية.

الجدول رقم(08):يوضح المتوسطات الحسابية االانحرافات المعيارية لطبيعة الدولة الحامية

رقم	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الموافقة
.1	تجد أن سلطة الإدارة على النشاطات الاقتصادية بالجزائر متجسدة	0.2	2.72	4	محايد
.2	تعتبر أن مركزية القرارات الاقتصادية تحمي المصلحة العامة	0.791	2.91	3	محايد
.3	تعتبر أن مركزية القرارات الاقتصادية تحمي النخبة من المسؤولين	0.950	2.57	5	بدرجة صغيرة
.4	تجد أن البيروقراطية السلبية تنتشر في المعاملات الاقتصادية	0.847	2.02	6	بدرجة صغيرة
.5	تجد أن سياسة الدعم الاجتماعي (للفئات الهشة) والاقتصادي(للفئات المنتجة)بالجزائر ممنهجة	0.922	3.58	1	بدرجة كبيرة
.6	تعتبر أن سياسات الحماية الاجتماعية (أنظمة التأمين والتقاعد) بالجزائر فعالة	0.838	3.22	2	محايد
		0.80	2.398		محايد

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات spss25

يوضح الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية مرتبة حسب أهميتها بالنسبة لأفراد العينة حول طبيعة الدولة الحامية، حيث كان أعلى متوسط حسابي 3.58 للعبارة 05بإنحراف معياري قدره0.922.بلغ المتوسط العام للخاصية الثالثة 2.015 ومنه نرى ان إتجاهات أفراد العينة محايدة.

2-2 المعالجة الإحصائية للمتغير التابع (دوافع المقاولة):

الجدول رقم (09):يوضح المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لدوافع المقاولة

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
.1	تدفعني الرغبة في إثبات ذاتي نحو إنشاء مقاولة خاصة	1.88	1.038	11	درجة صغيرة
.2	يدفعني المحيط العائلي (حرفة متوارثة) نحو إنشاء مقاولة خاصة	2.65	1.243	2	محايدة
.3	يدفعني حب المخاطرة والحصول على عوائد أكبر نحو إنشاء مقاولة خاصة	2.55	2.733	5	بدرجة صغيرة
.4	تدفعني مؤهلاتي وكفاءاتي العلمية نحو إنشاء مقاولة خاصة	1.92	1.020	10	بدرجة صغيرة
.5	يدفعني حب الاستقلالية وامتلاك مشروعي الخاص نحو إنشاء مقاولة خاصة	1.68	.903	12	بدرجة صغيرة جدا
.6	تدفعني مشكلة البطالة نحو إنشاء مقاولة خاصة	2.42	1.600	6	بدرجة صغيرة
.7	تدفعني المشاكل الإدارية والصراعات في عملي الأصلي نحو إنشاء مقاولة خاصة	2.38	1.168	8	بدرجة صغيرة
.8	تدفعني الحاجة لدخل أكبر يواكب طموحي نحو إنشاء مقاولة خاصة	1.98	.992	9	بدرجة صغيرة
.9	يدفعني الإعلام والتحسيس في الجامعة نحو إنشاء مقاولة خاصة	2.57	1.224	4	محايدة
.10	يدفعني الدعم والمرافقة التي تقدمها مؤسسات الدولة نحو إنشاء مقاولة خاصة	2.74	1.136	1	محايدة
.11	يدفعني امتلاكي لرأسمال خاص معتبر نحو إنشاء مقاولة خاصة	2.40	1.196	7	بدرجة صغيرة
.12	يدفعني الظروف الإيجابية في مستوى الشفافية نحو إنشاء مقاولة خاصة	2.58	1.368	3	بدرجة صغيرة
	المعدل العام	2.312	0.487		بدرجة صغيرة

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات spss25

نلاحظ أن المتوسط الحسابي 2.312 في حين بلغ الانحراف المعياري: 0.487، ، فبالتالي العبارة ذاتدلالة إحصائية. ومنه يتبين أن اتجاهات أفراد العينة تكون سلبية وبالتالي فهم يعبرون بدرجة صغيرة حول دوافع المقاولة التي اعتمدناها.

ثالثا : النتائج واختبار صدق الفرضيات :

1-الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة(كل على حدى) والمتغير التابع

الجدول رقم (10): الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	**2.596**	**.726**		**3.576**	**.001**		
	الطبيعة البترولية	**.073**	**.197**	**.049**	**.371**	**.712**	**.941**	**1.062**
	الطبيعة الشعبوية	**-.147**	**.168**	**-.115**	**-.876**	**.385**	**.943**	**1.061**
	طبيعة الدولة الحامية	**-.056**	**.186**	**-.038**	**-.299**	**.766**	**.996**	**1.004**
a. Dependent Variable: y								

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات spss25

*معدل الانحدار للطبيعة البترولية = 0.073 و معدل الانحدار للطبيعة الشعبوية -0.147 و معدل انحدار الدولة الحامية -0.056 وعليه :

- يوجد علاقة إيجابية للطبيعة الريعية البترولية على دوافع المقاولة . وهو ما ينفي الفرضية الأولى
- يوجد علاقة سلبية لطبيعة الدولة الحامية على دوافع المقاولة .وهو ما يثبت الفرضية الثانية
- يوجد علاقة سلبية للطبيعة الاجتماعية الشعبوية على دوافع المقاولة . وهو ما يثبت الفرضية الثالثة

ويمكننا صياغة النتائج في المعادلة الخطية التالية:

$$Y=2.596 + 0.073\ x_i - 1.47\ x_{2i} - 0.056\ x_{3i} \quad \text{.....(1)}$$

2-الانحدار المتعدد بين خصائص المحيط المؤسساتي(مجتمعة) و دوافع المقاولة:

جدول رقم (11):الانحدار المتعدد بين المتغيرين التابع والمستقل

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	2.672	.684		3.906	.000		
	خصائص المحيط المؤسساتي	-.150	.283	-.066	-.528	.599	1.000	1.000
a. Dependent Variable: y								

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات spss25

معدل الانحدار بين المتغيرين التابع والمستقل هو -0.150 ومن ثم نخلص إلى أنه :

توجد علاقة سلبية بين خصائص المحيط المؤسساتي السلبية و دوافع المقاولة . وهو ما يقودنا إلى إثبات الفرضية الرئيسية

و عليه يمكن صياغة المعادلة الخطية بين المتغيرين التابع (دوافع المقاولة)والمستقل (الخصوصيات المؤسساتية السلبية) على الشكل التالي:

$$Y= 2.672 - 0.150\ Z_i \quad \text{.....(2)}$$

رابعا:مناقشة وتفسير النتائج :

– وجدنا من خلال الدراسة الإحصائية أن هناك علاقة ارتباط إيجابية طردية بين الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري و دوافع المقاولة ،وهو ما يشير إليه المعامل +0.073 (أنظر النموذج الرياضي 1) ، والذي يفسر بأن ارتفاع مستوى الريع البترولي بوحدة واحدة ، سيؤدي إلى اتجاه الدافع نحو المقاولة ب0.073 وحدة.

وهذه النتيجة باعتقادنا منطقية لحد كبير،رغم عدم توافقها مع فرضيتنا الأولى ، فرغم كوننا قد نعتبر كما أوردنا في الشق النظري بأن الريع البترولي يعتبر من سلبيات المحيط المؤسساتي كونه يؤسس لمظاهر التراخي وعدم اعتماد معايير الكفاءة والنجاعة الاقتصادية ،إلا أنه لا يختلف اثنان على أن المجهودات المبذولة في سياق ترقية الدافعية نحو إنشاء المقاولات خاصة المادية منها ،متأتية من العوائد البترولية التي لا تزال لحد اليوم المغذي الرئيسي لجل التوجهات والخطط الاقتصادية والتنموية.

2–وجدنا أيضا أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين الطبيعة الشعبوية ودوافع المقاولة وهو ما يشير إليه المعامل–0.147(أنظر النموذج الرياضي1) ، والذي يفسر بأن تخفيضنا للممارسات السلبية الشعبوية بوحدة واحدة ، سيؤدي إلى رفع دوافع المقاولة ب0.147وحدة .

وبالمثل نجد أن هذه النتيجة منطقية هي الأخرى وتتوافق إلى حد بعيد ما أوردناه في الشق النظري لبحثنا ،ذلك أن الطبيعة الشعبوية في التعاملات الاقتصادية بشكل عام تثبط تفعيلها بشكل صحيح يمكن من تحقيق العدالة والمساواة في الحصول على الفرص و الامتيازات ، حيث أنها (الطبيعة الشعبوية)تخلق فرصا أكبر للفساد من خلال ممارسات الوساطة والمحاباة والمحسوبية ،وكذا تكريس شبكات الزبونية والموالات والتي تساهم مجتمعة في توسيع فجوة الثقة بين الشباب ومحيط الأعمال ما يجعلهم يحجمون عن الإقدام على المقاولة.

3–وتوصلنا كذلك من خلال الدراسة الإحصائية إلى أن هناك علاقة علاقة ارتباط سلبية بين طبيعة الدولة الحامية ودوافع المقاولة وهو ما يشير إليه المعامل–0.056(أنظر النموذج الرياضي1) ، والذي يفسر بأن تخفيضنا لتكريس نموذج الدولة الحامية بوحدة واحدة ، سيؤدي إلى رفع دوافع المقاولة ب0.056وحدة .

وكذلك نعتبر أن هذه النتيجة تلامس الواقع إلى حد بعيد ، ذلك أن تكريس مبدأ الدولة الحامية من خلال الحرص على تموقع الدولة على رأس جميع مراكز القرار ،وتوجيهها لكل الحيثيات والتفاصيل في الفعل المقاولاتي– وإن كان بداعي الدعم والمرافقة– ،سيساهم بشكل كبير في الحد من هامش الاستقلالية الذي توفره المقاولاتية للشباب والذي يعتبر نقطة ارتكازها و قوتها التي تجذب الشباب الطموح .

4–تمثلت النتيجة النهائية في علاقة الارتباط السلبية بين الخصائص السلبية للمحيط المؤسساتي ودوافع المقاولة وهو ما يشير إليه المعامل–0.150(أنظر النموذج الرياضي2) ، والذي يفسر بأن تخفيضنا لحجم الخصائص السلبية بوحدة واحدة ، سيؤدي إلى رفع دوافع المقاولة ب0.150وحدة .

وتتوافق النتيجة النهائية مع رؤيتنا ،التي تجلت من خلال الفرضيات المقترحة وقمنا بتدعيمها من خلال التحليل في الشق النظري ، حيث تبين بجلاء أن الخصائص السلبية للمجتمع الجزائري تعيق توجه الشباب نحو إنشاء مقاولاتهم الخاصة ،لأنها تعمل على إفساد بيئة الأعمال و من ثم تعميق درجة الشك الاقتصادي وتوسيع فجو ة ثقة هؤلاء الشباب في هذه البيئة.

خاتمة البحث :

بعد معالجتنا للإشكالية المثارة بالتطرق لأبرز أدبياتها وتحليلها توافقا مع أغراض الدراسة ، خلصنا إلى ضرورة الاهتمام بتقليل سلبيات المحيط المؤسساتي –والمتمثلة خصوصا في الطبيعة الريعية ،الحمائية والشعبوية– والتي تعرقل الإقدام على فعل المقاولة كونها تكبح دوافعها ،ويتجلى ذلك من خلال تحليلنا في سياق البحث وبالتفصيل لكل جزئية على حدى ،وكذلك من خلال نتائج الدراسة الميدانية التي أفضت إلى إثبات الفرضية الأساسية للبحث والمتمثلة في وجود علاقة سلبية بين خصائص المحيط المؤسساتي السلبية ودوافع المقاولة ، وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة أثبتت الفرضيتين الفرعيتين الثانية والثالثة (التأثير السلبي للشعبوية ،والحمائية على دوافع المقاولة)بما يتوافق مع طرحنا ، فيما نفت الفرضية الأولى (التأثير السلبي للريع البترولي على دوافع المقاولة)،وقد يرجع ذلك إلى أن العينة المستهدفة تنافي رؤيتنا التي طرحناها في البحث –والتي تعتبر الريع البترولي لعنة ،تجر تبعات سلبية كالاتكالية والتوزيع غير العادل للثروات...–،بل تعتبره محفزا للإقدام على المقاولة كونه يساعد في تمويل المقاولات عن طريق رفع دعم الدولة .

المقترحات و التوصيات :

على ضوء ما تقدم في البحث نقدم جملة من المقترحات والتوصيات التي نراها أساسية لتفعيل دوافع المقاولة بتقليل سلبيات محيطها المؤسساتي والتي نختصرها في النقط الأساسية التالية:

*فيما يتعلق بخاصية الاعتماد على الريع البترولي نوصي خصوصا بمايلي :

–ترشيد استخدام موارد الريع البترولي نحو الاستثمارات المنتجة التي تكون رافدا للتنمية وبديلا عنه في المرحلة المقبلة

–التنويع الاقتصادي خارج المحروقات والذي يتيح فرصا أكبر لتوجيه الأموال نحو المشاريع المنتجة فعلا، ذلك أن الأموال المستثمرة متأتية من الأداء الفعلي للاقتصاد وليس مجرد هبة من البترول ،وهو ما سيعزز فرص توجيه الأموال إلى الفئات المستحقة لها ويقوي ثقة الشباب في بيئة الأعمال ومن ثم يدفعهم نحو المقاولة.

– إرساء الشفافية والعدالة في توزيع المنافع والثروات مهما كان مصدرها.

*فيما يتعلق بخاصية الدولة الحامية نوصي بما يلي :

–إعادة النظر في حجم وشكل تدخل الدولة والإدارة في التسيير بما لا يكبح إقدام الشباب نحو المقاولة .

– التشاركية في أخذ القرارات وكذا الربط بين المقاول والإدارة في إطار عادل وشفاف ومريح ولعل ذلك ما توفره الإدارة الإلكترونية و تفعيل نظام المعلومات.

*فيما يتعلق بخاصية الطبيعة الشعبوية :

– تصحيح شكل العلاقات الاقتصادية والعودة بها إلى العقلانية والرشادة بدلا من الولاءات والانتماءات وذلك من خلال تفعيل أنظمة الرقابة والمساءلة ،وقبلها التنشئة الاجتماعية السليمة لأفراد يعرفون وقت وشكل استخدام العلاقات الشخصية ويحسنون الفصل بينها وبين الأهداف الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي ،ويتشارك في هذه التنشئة كل الأطياف المسؤولة عن تثقيف العنصر البشري اقتصاديا كالعائلة ،المدرسة ،الإعلام ،المجتمع المدني....

–تقليل التعاملات الاجتماعية الشعبوية بالجزائر إلى أدنى مستوى ممكن، باعتبارها مثبطا للفعالية الاقتصادية بحيث تحتضن الفساد وتغذيه

-لعل أبرز ما يفسر سلبية الطبيعة الشعبوية بالجزائر اتساع فجوة الثقة بشكل ملفت ، وعلى هذا الأساس فإن أولى الأولويات في الجزائر الآن هو تقليل فجوة الثقة ،وهو ما لن يحدث إلا بتوفر الإرادة السياسية الجادة ،والمصارحة بالواقع الفعلي وعدم التضليل ومن ثم إشراك جميع الأطياف في الفعل التنموي برهاناته الكبيرة وإمكانياته الفعلية .

قائمةالمراجع:

[1]-حريم حسين ، ادارة المنظمات منظور كلي ، دار حامد للنشر والتوزيع،الأردن،2010 ،ص46

2-Douglass C. North, Through Time,h Time, Prize Lecture, December 9, 1993, P 44

3 -Geoffry M . Hodgson ; " what are institution" ; journal of economie issues ; vol xl No 1 March 2006 , P 19

4 L.J. Fillion, "Management des PME", Pearson Education, Canada, 2007,P12

5- Alain Fayolle, "Introduction à l'Entrepreneuriat", édition Dunod, France, 2005,p68

6- Tounès Azzedine," L'intention entrepreneuriale ; une recherche comparative entre des étudiants suivant des des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE", Thèse pour le Doctorat ès sciences de gestion, université de Rouen, 2003.p45

7 -جوادي عصام، زكان أحمد، النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد الطبيعية والنمو االاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1996-2014، ، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ، المجلد 13 العدد 2 ، الجزائر، 2016،ص186

8-مايكل روس، ترجمة محمد هيثم نشواتي، " نقمة النفط :كيف تُشكل الثروة النفطية تنمية الأمم" ، اصدار منتدى العلاقات العربية الدولية، . الطبعة الأولى،قطر، 2014 ، ص297

9-جوادي عصام، زكان أحمد، النوعية المؤسساتية، مرجع سابق،ص186

10 - Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik," Institutions and the Resource Curse", The Economic Journal, Vol. 116, No. 508 (Jan. 2006).p1-3

11-جوادي عصام، زكان أحمد، النوعية المؤسساتية، مرجع سابق،ص 191

12-لمياء عماني و شهرازد زغيب ،"إدارة الموارد بين الدولة والسوق ا ولتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية – حالة الجزائر "، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 38 ، جامعة عنابة ، جوان 2014 ،ص52

13 -عبد المجيد عطار ، جلسة استماع بلجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، في اطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021، تاريخ الاطلاع 2021/01/07 على الرابط التشعبي للموقع https://www.echoroukonline.com

14 -R.D.Tollisson , rent-seeking : a survey , kyklos 35(4) , 1982

15-عادل حبه، "الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية"،تاريخ الاطلاع 2019/09/05 http://www.alnoor.se/article.asp?id

16-فضيلة بوطورة ،نوفل سمايلي ،تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية في الجزائر مع إشارة إلى أهم وسائل مكافحته ،مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ، جويلية 2019

17-بن يسعد نور الدين ،تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان 2019 ، تاريخ التصفح 01 /2020/12

https://www.echoroukonline.com

18-زايري بلقاسم، "المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري"، المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014، جامعة سطيف ،2014 ،ص2-14.

19-بن يخلف زهرة الرشوة في الجزائر : دراسة ميدانية حول الظاهرة،أطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة تلمسان ،2010،ص155.

20-بن يخلف زهرة الرشوة في الجزائر ،المرجع السابق،ص156

21-بن يخلف زهرة ،المر جع سابق ،ص 158-170.

22 -عادل حبه ،مرجع سابق

23-البيروقراطية بمعناها الإداري والتأسيسي تشكل نوعا من التنظيم الذي تمارس بها الإدارة العامة نشاطها ،أما بمعناها المستهجن الشائع فهي أحد أمراض التنظيم الذي يعرقل الإدارة السليمة و يجمد نشاطها لتفصيل أكثر حول الموضوع أنظر في :

Sauvy Alfred, Bureau et bureaucratie ,éditions PUF, Paris, 1967 ,P06

24 -Philip Mark, "Defining political corruption" , political studies ,vol 45.Issue3, 1997) , P444

25 -Jean Cartier-Bresson, (1992) , elements d'analyse pour une économiede la corruption, Revue Tière Monde,n°131,juillet-septembre

26 - Becker, G.S. and G.J. Stigler , "Law enforcement, malfeasance, and the compensation of Enforcers" , Journal of Legal Studies , 1974 .

27 -بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات إلادارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل ،العدد 26، جوان 2010 ،ص26-51

28 -Meny. Y, La corruption de la République, Paris, éditeur Fayard, 1992.

29-بن يخلف زهرة ،مرجع سابق ص54

30-محمد عز الدين ، رفع الاجرالادنى الوطني المضمون (SNMG) في الجزائر لسنة 2020 ، تاريخ الاطلاع 2021/01/6 على الرابط التشعبي للموقع

https://www.compta-213.com/2020/05/snmg-2020.html

31-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الفساد والحكم الرشيد ، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،مكتب السياسات الإنمائية ،نيويورك ،1997 ،ص21

32 -World Bank,"Governance and Development ", Washington,1992

33 -Ernest Gellner,"Muslim Sociéty", Cambridge University Press,New York,1981

34-فيتو تانزي ،الفساد في الأنشطة الحكومية والأسواق ،مجلة التمويل و التنمية ،العدد24،ديسمبر 1995.ص26

35 -Jean Cartier-Bresson, elements d'analyse pour une économiede la corruption, Revue Tièr Monde,n°131 ,juillet-septembre ,1992

36- Scott, James C, "The Analysis of Corruption in Developing Nations , Comparative Studies and History",1969

37 -F. Bayard, Malversations et corruption dans les finances françaises , Paris,1992

38 -Jean Cartier-Bresson , "Pratiques et contrôle de la corruption ", association d'économie financière, Montchrestien ,1997

39 -Jean Cartier-Bresson , 1997,Référence précédente

40-حساين أسماء، ساهد عبد القادر،حجم الاقتصاد الموازي في الجزائردراسة قياسية للفترة 1990-2018مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ،المجلد 14 ، العدد1، 2020، ص411 -430

41 -International Monetary Fund, "Algeria: 2011 Article IV Consultation—Staff Report," (Public Information Notice. IMF Country Report No. 12/20, January 2012.